وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه في النثر وصححه المرادي بقلة وصرح
المص في الشذور بمرجوحيته ومنه قراءة ابي جعفر ان كانت الاصيحة واحدة ٥
بالرفع وحذف الفاعل في هذا جائز مطرد كحذفه اذا وقع فاعل المصدر كما في
نحو اواطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف
والتقدير اواطعامه يتيما بالاضافة الى الفاعل كحذفه في باب النيابة عن الفاعل
نحو قضي الامر اصله والله اعلم قضي الله الامر وكحذفه في باب التنجي عند
وجود ما يدل عليه نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وهذا بناء على ان افعل خبر
بصيغة الامر واصله افعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سياتي في بابه
لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه الظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت
الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل كفى لابمعني وفي فهذه اربعة
مواضع يطرد حذف الفاعل فيها ويضاف اليها فاعل فعل الجماعة الموكد
بالنون نحو اضربن يا زيدون ولتضربن يا هندات كما قرره في معله ويمتنع
حذفه في غير هن لانه عمدة وكالجزء من الكلمة وذلك لايجوز حذفه بل ان ظهر
في اللفظ فذاك واضح والا فهو ضمير مستتر راجع الى المذكور كهند قامت اولما
دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولايشرب الخمر حين يشربها
اي ولايشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله ولاينزني الزاني اي
ولما دل عليه الحال المشاهد نحو كلا اذا بلغت التراقي اي بلغت الروح والاصل
في الفاعل ان يلي فاعله لانه كالجزء منه ولذلك سكن له اخر الفعل اذا كان
ضمير الكراهة توالي اربعة متحركات وانما يكره ذلك في كلمة واحدة فدل
ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه ان يفصل عنه
ويتاخر عن الفعل لانه فضلة وقد يجيء بخلاف الاصل فيلي المفعول الفعل

ويتاخر

ويتاخر الفاعل عنه اما جوازا كما في ولقد جاء ال فرعون النذر وقوله جاء
الخلافة او كانت له قدرا كما اي ربه موسى على قدر ولايضر في هذا اتصاله
بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة واما وجوبا وذلك في ثلاث مسايل احدها
ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه اذ لو اخر لزم
عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لايجوز الا في الضرورة وفي مواضع
مخصوصة واجازه ابن جني في النثر بقلة وتبعه ابن مالك قال الا ان استلزام
الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه الثانية ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
وذلك نحو ضربني زيد اذ لو قدم والحالة هذه لانفصل الضمير مع تاتي اتصاله
وهو لايجوز الا فيما استثني الثالثة ان يخص الفاعل بانما نحو انما يخشى الله
من عباده العلما او بالا على الاصح نحو ما ضرب عمرا الا زيد وقد يجب ذلك الاصل
الذي هو ايلاء الفاعل لعامله وتاخير المفعول عنه وذلك في ثلاث مواضع ايضا
احدها ان يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل كضربت زيدا اذ لو قدم على
الفاعل لانفصل الضمير مع امكان اتصاله ولايخفى عليك ان تاخير المفعول
انما يجب اذا كان الضمير متصلا ايضا والا فتقديمه على عامله جايز كما صرح به
في الاوضح واعترض فيه على ابن مالك بان كلامه في الالفية يوهم امتناع التقديم
الثانية ان يخاف التباس احدهما بالاخر لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة
تميز احدهما عن الاخر سواء كانا مقصورين ام اسمي اشارة ام موصولين
او مضافين الى يا المتكلم وذلك نحو ضرب موسى عيسى او غلامي غلامي
او هذا ذاك او من في الدار من على الباب فيتعين في مثل هذه كون الاول فاعلا
والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمرو
وعلي عمير وباب الاجمال من مقاصد العقلا وبانه يجوز ضرب احدهما الاخر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)